الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 18 سبتمبر 1958

أ . مبررات تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أن فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر المكافحة ليست وليدة سنة 1958، لقد تبلورت بوضوح منذ 1956، إن لم تكن موجودة في الأذهان منذ انطلاق شرارة الثورة ليلة أول نوفمبر 1954، لقد أعتبر مؤتمر الصومام من جهته أن تشكيلها يندرج ضمن المهام المنوطة بدبلوماسية جبهة التحرير التي سوف تختار الظرف الملائم للإعلان عنها.

عدد من الشروط كان يجب أن تتوفر ليصبح الإعلان عن تشكيل حكومة سياسية ناجحة وخطوة إلى الأمام. من هذه الشروط ما يجب أن يتحقق على المستوى الداخلي ومنها ما يجب أن يتوفر على الساحة الدولية، وإلا ستكون المبادرة مبادرة مجرد قفز في الفراغ قد تتحول إلى عبء يثقل كاهل الثورة أكثر مما يدعمها، هذه الاعتبارات هي التي أجلت في النهاية فكرة الإعلان عنها إلى هذا التاريخ.

على المستوى المحلي ليس هناك أية عقبة تقف في طريق هذه المبادرة، فخلال سنة 1955 وقع فرز في القرى السياسية على الساحة الجزائرية، فالأسر السياسية الجزائرية الأصيلة، ونقصد بالأصلية تلك التي ثبتت على الأرض الجزائرية ونمت في تربتها ومناخها وليست مجرد فرع لتنظيم سياسي مركزه خارج البلاد، انضمت كلها إلى جبهة التحرير وبصفة فردية وتبنت برنامجها وأهدافها عند نهاية هذه السنة (1955) وبداية سنة 1956، بعض منها انضوى تحت لواء جبهة التحرير عن قناعة والأخرى لحسابات سياسية، لأن الساحة الوطنية بفضل الجهد التعبوي الذي قامت به جبهة التحرير وجيش التحرير لم تعد تحتمل وجود قوة وطنية خارج جبهة التحرير، ففشل (الحركة الوطنية الجزائرية) في إيجاد رقعة لها تحتضنها عن طيب خاطر على أرض الجزائر وخارجها، ماعدا فرنسا، هو أبلغ تعبير عن هذه الوضعية، وبالتالي فلا يوجد هناك على الساحة الجزائرية سوى قوتين تتصارعان .. جبهة التحرير التي يقف وراءها الشعب الجزائري كله من جهة، وفرنسا ومستوطنيها من جهة ثانية. لقد فشلت كل المحاولات التي بذلتها فرنسا لإيجاد قوة ثالثة مناوئة لجبهة التحرير، ذات مصداقية على الساحة الوطنية، ومن جهة أخرى لقد بينت جبهة التحرير للعالم كله وفي مناسبات عديدة أنها القوى الوطنية الوحيدة الفاعلة على الساحة الجزائرية، لقد أكتسب صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي منذ 1956، وتأكدت هذه الصفة بشكل الجدل في الإضراب العام الذي نظمته لمدة ثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر فبراير 1957.

أما على المستوى الجهوي فليس هناك تواجد لقوة وطنية جزائرية في الأقطار المغربية وفي المشرق العربي غير جبهة التحرير، فالمحاولات المتعثرة التي قامت بها (الحركة الوطنية الجزائرية) لإنشاء تنظيم لها في تونس وربما في المغرب تمت تصفيتها في المهد قبل أن تتمكن من الوقوف على قدميها.

كما أن قبول وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ ولو بصفة ملاحظ، كرس صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري لجبهة التحرير على منابر المجموعة الإفريقية الأسيوية ومجموعة الدول الاشتراكية وكذا دول أمريكا اللاتينية فيما بعد.

ومن هنا تبين لنا أن الشروط المطلوبة توفرها ليكون للإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة، عملية سياسية ناجحة، قد تحققت يضاف إلى هذا أنه منذ سنة 1956 ما فتئ بعض مسؤولي الدول الشقيقة والصديقة يلحون على مسؤولي جبهة التحرير، على ضرورة تشكيل حكومة لقطع الطريق أمام فرنسا، وتفنيد ادعائها، لكونها لم تجد قوة وطنية منظمة للتفاوض معها.

لقد نضجت الفكرة وأصبح إنجازها ضرورة لعدة أسباب، خاصة وأن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة، غير معلنة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية، والضغط عليها، لإجبارها على الاعتدال في مطالبها)، وربما هذا الهاجس ومن أجل قطع الطريق أمام كل المناورات هو الذي كان وراء التوصية التي أصدرها مؤتمر طنجة عقب انتهاء أشغاله في 30 أفريل 1958 بتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية.

ب . تركيبة أعضاءها:

في يوم 19 سبتمبر 1958 وعند منتصف النهار أعلن في القاهرة عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تضم تسعة عشر عضوا، الرئيس ونائبين للرئيس، وأربعة وزراء دولة (القادة المسجونين)، وتسعة وزراء وثلاثة كتاب دولة.

تجسد الحكومة المؤقتة من الناحية السياسية ما يمكن تسميته بحكومة الإجماع الوطني، حيث ضمت في كنفها ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية، على أن القوة السياسية الجزائرية التي فجرت ثورة أول نوفمبر هي التي استحوذت على النصيب الأكبر بالنسبة للمناصب الوزارية، إلى جانب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (الشق المركزي) وحزب البيان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فهذا الإجماع لم يتحقق نتيجة لوفاق سياسي مسبق وإنما تجسد في خضم المعركة، وفق المنظور الذي رسمه له بيان أول نوفمبر ومن أجل الأهداف التي حددها.

. آثار ونتائج الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة:

يجب الوقوف قليلا عند هذا الحدث في محاولة تقييم للآثار النفسية والسياسية التي أحدثها على المستوى الداخلي، فاذا كان أول نوفمبر هو بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري، فإن الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة هو بعث جديد للدولة الجزائرية. وللمواطن الجزائري في ذلك الوقت يعني من الناحية النفسية والمعنوية شيئا كثيرا، لا يمكن وزنه، لقد أصبح يشعر أن له أسما ومكانة وكيانا بين الدول، فانعكاس هذه الروح الجديدة على الساحة النضالية سوف يكون كبيرا جدا، وكل التضحيات تكون هينة من أجل أن يصبح الكيان حقيقة مجسدة على أرض الواقع.

إذا كانت الفقرات الأولى من أول بيان للحكومة المؤقتة هو ((**بعث للدولة الجزائرية التي محيت ظلما وعدوانا من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا، كما يعني وضع حد لأكبر فضيحة في التاريخ، والتي اقترفت في القرن الماضي، واستهدفت سلخ شعب من وطنتيه وتحريف مساره التاريخي وتجريده من وسائل العيش وتحويله إلى مجرد فتات الأشخاص**))، كما أن هذه المبادرة تضع حدا ((**ليل طويل من الأساطير والخرافات ولعهد الاحتقار والإهانة والاستعباد**)).

وعلى المستوى السياسي؛ فإن جبهة التحرير التي ألتف حولها الشعب وتعبأ على كافة الأصعدة من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها، كانت قد اكتسب الساحة كلية جانبها في مواجهة العدو ويبقى على الحكومة المؤقتة أن تأخذ على عاتقها مهمة تطوير وتحسين الأداء لهذه القوى الهائلة التي تمت تعبئتها. أما على الساحة الخارجية فقد كان عليها أن تعتني عناية خاصة لتثمين حركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم في القارتين الإفريقية والأسيوية وفي بلدان الكتلة الاشتراكية وكذلك العمل من أجل تطوير التضامن مع الجزائر التي بدأت تظهر في أمريكا اللاتينية وخاصة بعد انتصار الثورة الكوبية سنة 1959.

ويمكن أن نتبين نتائج الجهود التي بذلت على هذا المستوى من مضمون اللائحتين اللتين أصدرتهما الجمعية في دورتيهما الخامسة عشر والسادسة عشر (1960 فبراير 1962)، اللتين أكدتا حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، ووحدة أراضيه، فهذه المبادرة الأخيرة تعني إدانة مسبقة لكل محاولة تقوم بها فرنسا لفصل الصحراء.

وعلى مستوى المواجهة مع، فرنسا فقد تصدت الحكومة المؤقتة منذ الأسبوع الأول من تشكيلها لفضح الأهداف التي كانت وراء تنظيم الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة، كما واجهت

محاولات هذه الأخيرة الرامية إلى إيجاد قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، وأجهضت في نفس الوقت تلك المناورات التي استهدفت النيل من وحدة الثورة وتلاحمها أيضا.

لقد أحست فرنسا بالاختناق من شدة الحصار الذي فرضته عليها جبهة التحرير، بفضل التعبئة الكاملة لحركة التحرر الوطني العالمية، إلى جانب الثورة الجزائرية وأصبحت تعيش عزلة تكاد تكون تامة على المستوى الدولي. كما فشلت كل جهودها العسكرية في القضاء على جيش التحرير، وقد عبأت لهذه الغاية أقصى ما تستطيع من الإمكانيات البشرية والموارد المالية، والمعدات التي تتوفر عليها أو التي زودها بها حلفاؤها، ولكن بدون جدوى، مما اضطرها إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، مسقطة بذلك رسميا وعلانية خرافة (الجزائر فرنسية) كما تحتم على الحكومة المؤقتة من ناحية أخرى فضح كل المخططات وكشف كل المؤامرات، التي حاولت فرنسا حبكها تحت شعار (الجزائر جزائرية).

قدمت الحكومة المؤقتة في بيانها الأولى مقترحات محددة من أجل تسوية سياسية للأزمة مع فرنسا، وطالبت بفتح مفاوضات في الحين حول شروط وقف إطلاق النار، فهذه الشروط ليست سرا ولا هي موضوع مساومة، لقد تمّ عنها منذ البيان الأول لجبهة التحرير في أول نوفمبر 1954: الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أرضيها.

ولقد أجبرت فرنسا، بعد أن مددت في عمر حرب الإبادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري أربع سنوات أخرى، على الجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس الشروط، في مواجهة التحرير وحدها وجها لوجه، وتوقيع الاتفاق معها، الذي اشتهر باسم اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.